

السياسة الخارجية الجزائرية والدائرة المغربية

ملخص وأهداف البحث

إن مراجعة الموثيق الرسمية منذ بيان أول نوفمبر 1954 تؤكد على اعتبار الدائرة المغربية الحلقة الأولى أو البعد الأول في سلم الأولويات بالنسبة للسياسة الخارجية الجزائرية. اتبعت الجزائر منذ استقلالها سياسة واضحة تجاه دول المغرب العربي برزت في مجالات التعاون والتكامل والعمل على ضمان مصلحة مغربية مشتركة مقابل الحفاظ على سيادة وسلامة التراب الوطني.

هذه الأهمية الخاصة للمنطقة المغربية برزت في سياستها الخارجية ذات التوجه الإقليمي أو الدولي على السواء حتى وإن تضاربت المصالح واختلفت السياسات.

تمحورت الرؤية الجزائرية للمغرب العربي عموماً حول مبادئ أساسية سطرت سياستها في المنطقة على ضوءها تمثلت في الآتي:

- الحفاظ على الاستقرار بالمنطقة من خلال إقامة علاقات حسن جوار وتعاون اقتصادي حيث ما فتئت تؤكد على ضرورة بناء مغرب عربي موحد مستقر ومزدهر

- تسوية النزاعات بشكل سلمي ونبذ استعمال القوة وهذا ما يظهر جنوحها إلى وقف إطلاق النار في حرب الرمال رغم اعتداء المغرب على السيادة الوطنية الجزائرية.

- رفض سياسة الكتل ومناطق النفوذ التي برزت بعد مشكلة الصحراء في 1975

- قداسة الحدود الموروثة عن الاستعمار وفقاً للمبدأ الذي ينص عليه القانون الدولي.

- حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها وهذا ما تجسد في الدعم المقدم المعنوي والمادي للقضية الصحراوية باعتبارها قضية تحررية تدخل ضمن اختصاص اللجنة الرابعة في الأمم المتحدة المتعلقة بحق 3الشعوب في تقرير مصيرها.

وتجسدت هذه المبادئ في مجوع الأدوار التي قامت بها السياسة الخارجية الجزائرية والتي تتمثل في:

- دور المدافع الإقليمي:

ويظهر في تأكيدها إبان الثورة التحريرية ومعركة الاستقلال الوطني أن الكفاح ضد المستعمر هو دفاع عن المغرب العربي ككل وليس على الجزائر فقط وحرية الجزائر هي ضمان لحرية المغرب العربي وهذا ما أكده بيان مؤتمر الصومام على أن: "الموقف السياسي لشمال إفريقيا إنما يتميز بكون القضية الجزائرية تتداخل مع مشكلة المغرب وتونس ... والحقيقة انه إذا لم تستقل الجزائر فان استقلال المغرب وتونس يبدو نوعا من الوهم ..."

- دور صانع التكامل:

برز هذا الدور في أشكال متعددة ومراحل متغايرة تبعا لما فرضته الظروف وارتبطت به الأحداث، حيث نجد أن الجزائر لطالما كانت تؤكد على وحدة الأقطار المغاربية في إطار تحرري، ووحدة الشعوب المغاربية في إطار مغرب الشعوب، وعلى العمل المؤسساتي في إطار البنى المؤسساتية الوجدوية ممثلة في اللجنة الاستشارية أو اتحاد المغرب العربي، أو من خلال ضوابط التعاون الثنائي بين الدول

- دور المعادي للاستعمار والداعم لحركات التحرر:

يظهر هذا الدور في المغرب العربي من خلال دعم الجزائر لاستقلال واسترجاع الأراضي التي كانت تحت نير الاستعمار الاسباني والممثلة في القضية الصحراوية واسترجاع سبته ومليلة المغربيتين، تدعيما للسياسة الدولية للجزائر الداعمة للقضايا التحررية أينما كانت.

إلا أن هذه الأدوار التي قامت بها الجزائر في إطار المغرب العربي قد واجهتها عدة معوقات يمكن اختصارها كالاتي:

- إشكالية الدولة القائد: تتلخص في وجود دولة رئيسية تستطيع أن تقود بقية الدول الأخرى في النطاق الإقليمي، ويكون لها قدر ملائم من التأثير على الدول الأخرى الداخلة معها في النطاق الإقليمي، مستتدة في تأدية هذا الدور إلى عوامل التفوق النسبي على بقية الأطراف من موارد القوة المختلفة أو إلى الدور التاريخي، أو ثقلها السياسي الإيديولوجي، أو من خلال زعامة كاريزمية تستطيع أن تجذب بقية الأطراف إليها وتتبع الدولة القائد أساليب عديدة للقيام بهذا الدور كالضغط أو الإغراء أو القيام بدور لعلاقات القوة في نطاق إقليمي

- تزايد ضغوط البيئة الدولية على العلاقات البينية المغربي

- تزايد أزمات المنطقة المحيطة بالمغرب العربي وتداعياتها على العلاقات البينية المغربية.